

حقوق الإنسان العربية ترحب بانطلاق المحاكم المتخصصة في السعودية



رحب رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان الدكتور هادي بن علي اليامي بانطلاق أعمال المحاكم المتخصصة في المملكة من خلال تدشين محاكم الأحوال الشخصية في مناطق الرياض ومكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة والدمام.

وثنى اليامي المساعي والجهود المكثفة التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الرامية لتطوير السلطات القضائية بما يخدم الرسالة السامية التي تؤذيها ولضمان أداء الحقوق لأصحابها وفق منهجية مستقلة ومتطورة، كما أشاد اليامي بجهود وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء وعلى وجه الخصوص الهمة التي يبذلها الرجل الذي يقف على سدة الجهازين معالي الوزير الدكتور محمد العيسى، مشيراً إلى أن انطلاق منظومة المحاكم المتخصصة في المملكة تشكل أهم ثمار مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء.

وأوضح اليامي أن اهتمام المؤسسة القضائية بالأسرة وقضاياها بوصفها أولوية قصوى لكونها عماد المجتمع؛ كان واضحاً وجلياً في هذا التوجه إذ تعد قضايا الأسرة بتنوعها «الطلاق والخلع والنفقة والحضانة وما له علاقة بها» من أكثر القضايا التي تعرض أمام القضاء، وأن تخصيص جسم قضائي خاص بها ويحظى بالعدد الكافي من القضاة والموظفين المساندين مدعوم بمستوى عال

من التدريب والاحتياجات اللازمة؛ سيشكل ولا شك تطوراً مهماً في المنظومة القضائية برمتها، إذ سيزيح هذا التطور حملاً كبيراً عن كاهل القضاء العام وهو ما يعني مزيداً من المرونة والسرعة في نظر القضايا والحكم فيها، وسيشكل ذلك إلى جانب محاكم التنفيذ منعطفاً حاسماً لمشروع تطوير القضاء. ويتبع ذلك كله إطلاق المحاكم التجارية والتي ستمارس مهامها كما هو متوقع بعد أربعة أشهر وبعدها ستطلق المحكمة العمالية لتكتمل المنظومة العادلة بشكلها الجديد.

وبين أن الأمل يحدهو الجميع إلى توسيع نطاق المحاكم المتخصصة لتشمل مناطق المملكة كافة، وأن ذلك كما هو واضح سيكون رهن تدرج مدروس يأخذ في الحسبان تهيئة العوامل البشرية والتقنية.

حقوق الإنسان: الرفع للجهات المعنية في حال رصد مخالفات في «سند»

قال أحمد اليحيى، أمين هيئة حقوق الإنسان: إن الهيئة ستتدخل وترفع إلى الجهات المعنية إذا لاحظت وجود مخالفات في نظام سند.

وأضاف اليحيى، وفقاً لـ «الاقتصادية»: «نحن في هيئة حقوق الإنسان ندرس ونراجع كل الأنظمة في البلد وكل القوانين، وعندما نشاهد فيها شيئاً ما يتعارض مع حقوق الإنسان نطالب بتعديله على الفور». وتابع في حديثه عن نظام «سند»: «عندما نرى أنه مخالف للأنظمة والحقوق سنتدخل ونرفع فيه للجهات المعنية».

وقال: «ليس هناك نظام كله حسنات، لا بد أن تكون له سيئات، ولكنه يختلف من شخص إلى آخر، فهناك من ينظر من زاوية وفكرة تفهيد شخصياً فيمدحه، وهناك من ينظر إلى فقرة أخرى وليس مستفيداً منها حينها يذم النظام».

وأكد أن الذي يضع فكرة النظام ثم يدرسه ويقره ينظر له بشمولية، بناء على بيانات وإحصاءات وإيجابيات هذا النظام وأسباب وجوده بصرف النظر عن الحالات الفردية.

وقال: «الأهم في كل الأنظمة أن أغلبية البلد والمجتمع مستفيدون». وأشار إلى أشخاص يشكون من أنظمة لأنهم لم يستفيدوا منها، وقال: «هذا شيء طبيعي ليس من المعقول أن كل الناس يستفيد من الأنظمة».

وضرب مثلاً بنظام «ساهر» فهناك من يشكون منه ويعتبرونه جباية، وتم نسيان كل فوائده وتم التركيز على الأموال، وهذا الشيء طبيعي جداً أن تدفع مالياً عندما تخالف».

من بينهم ذوو الإعاقة والموهوبون

٢٥ خبيراً يضعون «دليلاً إرشادياً» لقضايا الأطفال في الإعلام

جامعة الدول العربية وبدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، وهو يهدف إلى أن يكون آلية لرصد ومتابعة وتحليل ما يدور في الإعلام العربي من خروقات مهنية وأخلاقية أو لتأييد ومناصرة قضايا حقوق الطفل والدفع نحو تعديل اتجاهات الإعلام العربي إيجابياً نحو تلك القضايا».

وأوضح البيلاوي أن المشروع يتكون من مراحل عدة، وقد انتهت المرحلة الأولى منه متمثلة في إجراء دراسة عربية تناولت تقييم تناول الإعلام العربي لقضايا حقوق الطفل في ٦ دول عربية، في حين تتمثل المرحلة الثانية والحالية في إعداد المبادئ المهنية والأخلاقية لكي يسترشد بها الإعلاميون في تناولهم قضايا حقوق الطفل.

ومن جانبها قالت المستشارة إيناس مكاوي: إن هذا المشروع بدأ بدراسة متكاملة حول أهمية إعلام الطفل وحماية حقوقه من خلال تشييط دور الإعلام وتركيزه على قضايا الطفل في ظل الخروقات التي يتعرض لها بالمنطقة العربية.



عام المجلس: «إن مشروع المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي ينفذه المجلس برئاسة الأمير طلال بن عبدالعزيز وبالتعاون مع

مجموعة من النماذج التطبيقية في عدد من الدول العربية. وقال الدكتور حسن البيلاوي، أمين

شارك أكثر من ٢٥ خبيراً من مختلف مجالات الإعلام وحقوق الطفل وممثلي عدد من المنظمات المعنية؛ في «اجتماع الخبراء» لمشروع المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي، الذي عقده المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون مع إدارة المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية مؤخراً. وناقش الاجتماع مسودة دليل المبادئ والمعايير التي أعدها الخبراء، تحت إشراف الدكتور عادل عبدالغفار أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة؛ كي تكون مرشداً للإعلاميين حول كيفية التعامل مع مثل هذه النوعية من القضايا في وسائل الإعلام مستقبلاً، ويتضمن الدليل مجموعة المبادئ المهنية والأخلاقية لمعالجة الإعلام لقضايا حقوق الأطفال على مستوى مشاركة الأطفال، والتغطية الإخبارية، والإعلانات، وقضايا الأطفال في الإعلام الجديد، والتعامل الإعلامي مع الأطفال من ذوي الإعاقة والموهوبين، إضافة إلى مجموعة مؤشرات رصد تلك الانتهاكات، وعرض